

غرفة تجارة عمان
إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

تقرير حول

الأداء العام للتجارة الخارجية الأردنية
للعام ٢٠٠٨



إعداد
مأمون صيدم

نيسان ٢٠٠٩

المحتويات

مقدمة

- لمحة حول تطور التجارة الخارجية الأردنية.**
أولاً: الأداء العام للتجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٨.
- إجمالي التجارة الخارجية
 - الصادرات الكلية
 - التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨
 - أهم الشركاء التجاريين للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨
 - السلع المعاد تصديرها
 - المستوردات الأردنية
 - التركيب السلعي للمستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨
 - أهم الشركاء التجاريين للمستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨
 - الميزان التجاري

ثانياً: إجمالي التجارة الخارجية مع الدول العربية.

- الصادرات الوطنية إلى الدول العربية
- السلع المعاد تصديرها
- المستوردات الأردنية من الدول العربية
- الميزان التجاري مع الدول العربية

ثالثاً: إجمالي التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية.

- الصادرات الوطنية إلى الدول الأوروبية
- السلع المعاد تصديرها
- المستوردات الأردنية من الدول الأوروبية
- الميزان التجاري مع الدول الأوروبية

رابعاً: إجمالي التجارة الخارجية مع الدول الآسيوية غير العربية.

- الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية غير العربية
- السلع المعاد تصديرها
- المستوردات الأردنية من الدول الآسيوية غير العربية
- الميزان التجاري مع الدول الآسيوية غير العربية

خامساً: التجارة الخارجية مع دول شمال أمريكا.

سادساً: الخلاصة.

مقدمه

يعتبر الأردن من الدول الصغيرة والنامية اقتصادياً، مقارنة مع كبر حجم الاقتصاديات العربية والشرق أوسطية المجاورة مثل (العراق، السعودية، تركيا)، ويعاني من ندرة الموارد الطبيعية والزراعية والمياه والبتروول وغيرها، والتي تعتبر محركاً رئيساً ومهماً في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، إضافة إلى صغر حجم السوق المحلي نسبياً، مقابل كبر حجم القطاع الحكومي، واعتماده بشكل كبير على المساعدات والقروض الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج.

ويتأثر الاقتصاد الأردني بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية وبعدم الاستقرار السياسي، وخصوصاً تلك التي تحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط، كما هو الحال في العراق وفلسطين والخليج العربي، حيث يتأثر الأردن بشكل مباشر وسريع بأوضاع هذه الدول كونه يرتبط ويعتمد بشكل مباشر بأسواق الدول العربية والإقليمية المجاورة.

وعلى ضوء ما سبق، فقد دفعت ندرة الموارد الاقتصادية في الأردن نحو الاعتماد بشكل متزايد على التجارة الخارجية، التي أصبحت تلعب دوراً هاماً في المناحي الاقتصادية كافة، إلى جانب الاستفادة من موقعه الاستراتيجي المميز.

ولغايات دعم قطاع التجارة، فقد تبنت الحكومة الأردنية منذ العام ١٩٨٩ برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار، حيث تضمن البرنامج الذي شكل جزءاً متكاملًا من برنامج التصحيح الاقتصادي، خطوات مهمة لتحرير التجارة الخارجية توجت بعقد اتفاقيات تجارية دولية وإقليمية وثنائية، أبرزها:

- اتفاقية إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) (دخلت حيز التنفيذ في ١٦/١١/١٩٩٧).
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (دخلت حيز التنفيذ في ١/١/١٩٩٨).
- اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (دخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٠).
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية (دخلت حيز التنفيذ في ١٧/١٢/٢٠٠١).
- منطقة التجارة الحرة مع دول أافتا (EFTA) _ دخلت حيز التنفيذ في ١/١/٢٠٠٢).
- منطقة التجارة الحرة مع سنغافورة (دخلت حيز التنفيذ في ٢٢/٨/٢٠٠٥).
- منطقة التبادل التجاري الحرة العربية المتوسطية أغادير (دخلت حيز التنفيذ في ٦/٧/٢٠٠٦).

وقد تطلب عقد الاتفاقيات المذكورة أعلاه، قيام المملكة بإحداث تعديلات أساسية على القوانين الاقتصادية ذات العلاقة بهدف الانسجام والتكامل مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي وتحسين مقدره الشركات المحلية على الدخول إلى الأسواق الدولية من جهة، وحماية المصالح الاقتصادية الأردنية من أية تأثيرات ناتجة عن عملية الانفتاح من جهة أخرى.

لمحة حول تطور التجارة الخارجية الأردنية

يبين الجدول رقم (١) مستوى التطور الذي طرأ على حجم التجارة الخارجية الأردني (الصادرات والسلع المعاد تصديرها والمستوردات) خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٨) حيث حققت التجارة الخارجية الأردنية منذ عقد الخمسينيات تطوراً ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والانفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية والدخول في اتفاقيات تجارية واقتصادية مختلفة مع دول العالم.

جدول رقم (١)

التجارة الخارجية الأردنية خلال

الأعوام ١٩٧٠-٢٠٠٨

مليون دينار

السنة	الصادرات الوطنية	السلع المعاد تصديرها	الصادرات الكلية	المستوردات	إجمالي التجارة	الميزان التجاري
١٩٧٠	١٢.١	٢.٨	١٤.٩	٦٥.٨	٨٠.٧	-٥١
١٩٨٠	١٢٠.١	٥١.٤	١٧١.٥	٧١٥.٩	٨٨٧.٤	-٥٤٤.٤
١٩٩٠	٦١٢.٢	٩٣.٨	٧٠.٦	١٧٢٥.٨	٢٤٣١.٨	-١٠١٩.٧
٢٠٠٠	١٠٨٠.٨	٢٦٥.٧	١٣٤٦.٥	٣٢٥٩.٤	٤٦٠٥.٩	-١٩١٢.٨
٢٠٠١	١٣٥٢.٣	٢٧٤.٣	١٢٦٢.٧	٣٤٥٣.٧	٤٧١٦.٤	-١٨٢٦.٩
٢٠٠٢	١٥٥٦.٧	٤٠٧.١	١٩٦٣.٩	٣٥٩٩.١	٥٥٦٣	-١٦٣٥.٢
٢٠٠٣	١٦٤٧.٧	٤٨٨.٩	٢١٣٦.٦	٤٠٧٢	٦٢٠٨.٦	-١٩٥٣.٣
٢٠٠٤	٢٣٠٦.٦	٤٤٦.٣	٢٧٥٣	٥٧٩٩.٢	٨٥٥٢.٢	-٣٠٤٦.٢
٢٠٠٥	٢٥٧٠.٢	٤٧٩.٣	٣٠٤٩.٥	٧٤٤٢.٨	١٠٤٩٢.٣	-٤٣٩٣.٣
٢٠٠٦	٢٩٢٩.٣	٧٦٠.٥	٣٦٨٩.٨	٨١٨٧.٧	١١٨٧٧.٥	-٤٤٩٧.٨
٢٠٠٧	٣١٨٣.٧	٨٧٩.٩	٤٠٦٣.٦	٩٧٢٢.١	١٣٧٨٥.٧	-٥٦٥٨.٥
٢٠٠٨	٤٣٨٣.٩	١١٣٩	٥٥٢٢.٩	١١٩٧٣.٩	١٧٤٩٦.٨	-٦٤٥١

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية / البنك المركزي

وبحسب الجدول أعلاه، فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية من (٨٠.٧) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (٨٨٧.٤) مليون دينار عام ١٩٨٠، وارتفع إلى (٢٤٣١.٨) مليون دينار عام ١٩٩٠، وبلغ (٤٦٠٥.٩) مليون دينار عام ٢٠٠٠، ووصل عام ٢٠٠٣ (٦٢٠٨.٦) مليون دينار، وبلغ عام ٢٠٠٥ (١٠٤٩٢.٣) مليون دينار، ليرتفع إلى (١٧٤٩٦.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٨.

الأداء العام لتجارة الخارجية الأردنية خلال العام ٢٠٠٨

أولاً: إجمالي التجارة الخارجية

شهدت حركة التجارة الخارجية الأردنية بشقيها (الصادرات الكلية والمستوردات) تقدماً ملحوظاً، وبشكل ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي العام في الأردن، والحركة النشطة في الاقتصاديات العربية خلال الأعوام الأخيرة التي شهدت نمواً واضحاً جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية، فقد واصلت حركة التجارة الخارجية نشاطها بشكل ملحوظ مع اتجاهات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي.

جدول رقم (٢) مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨

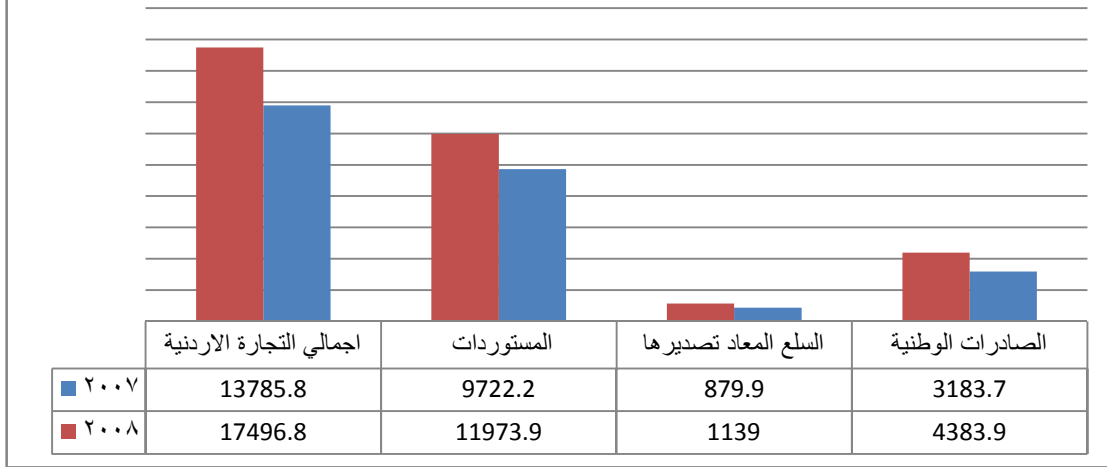
مليون دينار

التصنيف	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الفرق	نسبة التغير %
إجمالي التجارة الخارجية الأردنية	١٣٧٨٥,٨	١٧٤٩٦,٨	٣٧١١	٢٧+
الصادرات الوطنية	٣١٨٣,٧	٤٣٨٣,٩	١٢٠٠,٢	٣٧,٧+
السلع المعاد تصديرها	٨٧٩,٩	١١٣٩	٢٥٩,١	٢٩,٤+
المستوردات	٩٧٢٢,٢	١١٩٧٣,٩	٢٢٥١,٧	٢٣,٢+
الميزان التجاري	٥٦٥٨,٦-	٦٤٥١-	٧٩٢,٤	١٤+

وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة عن دائرة الإحصاءات العامة، فقد نمت حركة التجارة الخارجية (الصادرات والسلع المعاد تصديرها والمستوردات) من حيث الأرقام المطلقة والنسبية بشكل ملموس مع كافة التكتلات الاقتصادية العربية والآسيوية والأوروبية والعالمية.

فقد سجل حجم التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٨ ارتفاعاً كبيراً بمقدار (٣٧١١) مليون دينار أو ما نسبته (٢٧%) مقارنة مع عام ٢٠٠٧، حيث بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ ما قيمته (١٧٤٩٦,٨) مليون دينار، مقارنة مع (١٣٧٨٥,٨) مليون دينار في العام ٢٠٠٧.

إجمالي التجارة الخارجية الاردنية خلال العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (مليون دينار)



ثانياً: الصادرات الكلية

شهدت قيمة الصادرات الكلية نمواً ملحوظاً خلال العام ٢٠٠٨ وبنسبة (٣٥.٩%) وبقية بلغت (٥٥٢٢.٩) مليون دينار، مقابل (٤٠٦٣.٦) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، وقد جاء ذلك نتيجة لنمو قيمة الصادرات الوطنية بنسبة (٣٧.٧%) خلال العام ٢٠٠٨ مقابل نموها بنسبة بلغت (٨.٥%) خلال العام ٢٠٠٧، ونمو قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة (٢٩.٤%) وبقية (١١٣٩) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨.

وبالرغم من الارتفاع الكبير في نمو قيمة الصادرات الكلية، إلا أن التوقعات تشير أن الاقتصاد الوطني وبالأخص قطاع الصادرات سيتأثر بشكل مباشر بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ويظهر الجدول رقم (٣) معدل النمو الشهري للصادرات الوطنية خلال عام ٢٠٠٨ حسب الشهر.

وشكلت الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ ما نسبته (٢٥%) من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية، مقابل (٢٣%) خلال العام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣)

معدل النمو الشهري للصادرات الوطنية خلال عام
٢٠٠٨ حسب الشهر (%):

الشهر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
معدل النمو	٤-	١٤.٣	٤.٤	١.٨	١١.٩	٩.٩	٠.٣	٢٦.٩	١٧.١-	٨.١-	٦.٥-	٢.١-

حيث يوضح الجدول أعلاه التراجع الحاصل في نمو الصادرات الوطنية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ٢٠٠٨، وهي الأشهر التي بدأت ملامح الأزمة المالية العالمية بالظهور بشكل علني وملحوس، وبحسب خبراء اقتصاديين فان حركة التصدير الوطنية إلى الأسواق التقليدية في أوروبا وأمريكا شهدت تراجعاً نتيجة الأزمة العالمية، وخصوصاً صادرات المناطق الصناعية المؤهلة التي سجلت تراجعاً واضحاً، فالأزمة التي ضربت السوق الأمريكي الذي يشكل تقريباً (٤٠%) من الأسواق العالمية، يعتبر أهم الشركاء التجاريين للمملكة والتي ترتبط معه بعدد من الاتفاقيات التجارية، أصبح الآن تسيطر عليه حاله الركود جراء تراجع القدرة الشرائية للمواطنين في أعقاب الأزمة التي يعاني منها اقتصادها، وقد ظهر ذلك التراجع من حيث:

- التراجع المستمر في انخفاض أعداد المصانع العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة، ووفقاً للتقارير الشهرية الصادرة عن وزارة العمل فقد تم إغلاق (٣) مصانع خلال الشهر الأول من العام ٢٠٠٩، وأن الانخفاض في المصانع جاء جراء الانخفاض في الطلبات المعروضة من الجانب المستورد.
- انخفاض أعداد العاملين في المناطق الصناعية، حيث وصل الانخفاض في عدد العمال ما بين أردنيين ووافدين ما يقارب (الثلاثة آلاف عامل وعاملة)، حيث انخفضت أعداد الأردنيين بما يقارب (الآلاف عامل وعاملة)، بينما الانخفاض في الوافدين كان بما يقارب (الإلفين عامل وعاملة).
- تراجع قيمة الصادرات الوطنية من تلك المناطق إلى الولايات المتحدة، وبما نسبته (١٥.٨%) خلال العام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٤)
أهم الشركاء التجاريين- الصادرات
للعام ٢٠٠٨

مليون دينار

النسبة إلى إجمالي الصادرات الوطنية %	القيمة	الدولة	ترتيب الدولة
٢٠.٧	٩٠٨.٣	الهند	١
١٧	٧٣٦.٢	الولايات المتحدة	٢
١٣	٥٧٢.٦	العراق	٣
٧.٧	٣٣٧.٤	السعودية	٤
٣.٥	١٥٤.٧	الإمارات العربية	٥
٣.٢	١٤٠.٨	سوريا	٦
٢.٢	٩٧.٢	(إسرائيل)	٧
٢.١	٩٤.٩	اندونيسيا	٨
٢.١	٩٣.٥	الجزائر	٩
٢	٨٩.٥	لبنان	١٠
٧٣.٥%	٣٢٢٥.١	المجموع	

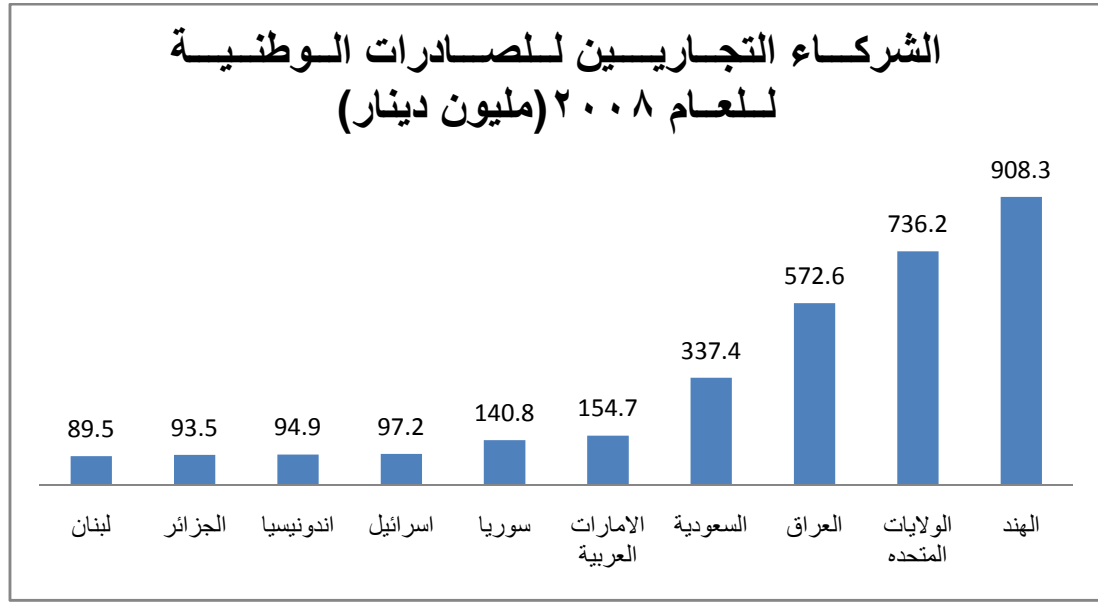
شهد عام ٢٠٠٨ بعض التغيير في هيكله الشركاء التجاريين الأردنيين، حيث دخل بعض الشركاء الجدد لأول مرة مثل (لبنان واندونيسيا) في حين حافظت بقية الدول على ترتيبها ضمن الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، وان شهد البعض منهم تراجعاً في استقبال الصادرات الوطنية مثل (الولايات المتحدة وسوريا)، ويذكر إن هذه الدول مجتمعة تشكل ما نسبته (٧٣.٥%) من إجمالي الصادرات وبقية (٣٢٢٥.١) مليون دينار .

فالسوق الهندي: ما يزال يستأثر بالجزء الأكبر من الصادرات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨، حيث استقبل ما قيمته (٩٠٨.٣) مليون دينار وبنسبه (٢٠.٧%) من إجمالي الصادرات الوطنية، علماً بان أهم السلع المصدرة إلى الهند تتمثل في البوتاس والأسمدة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية: فقد تراجعت إلى المرتبة الثانية وشكلت ما نسبته (١٧%) وبقية (٧٣٦.٢) مليون دينار، ويعزى هذا إلى تراجع الصادرات الأردنية من الملابس إلى السوق الأمريكي الذي يشكل السوق الرئيس لهذه الصادرات التي تعتبر المناطق الصناعية المؤهلة المصدر الرئيسي لها.

في حين شهد السوق العراقي تقدماً ملموساً في استقبال الصادرات الأردنية، حيث دفعت حالة الأمن والاستقرار النسبي في العراق إلى ارتفاع الصادرات الوطنية إلى أسواقه، فالأردن يعتبر امتداداً استراتيجياً للسوق العراقي وذلك بحجم التقارب الجغرافي بينهما، إضافة إلى خبرة رجال الأعمال الأردنيين بالسوق العراقي وأنواق مستهلكيه منذ عقود طويلة، فكثير من المصانع والصناعات الأردنية المختلفة أنشئت خصيصاً للسوق العراقي، حيث شكلت الصادرات الأردنية إلى العراق ما نسبته (١٣%) من إجمالي الصادرات الوطنية وبقيمة (٥٧٢.٦) مليون دينار.

ويبين الجدول رقم (٤) إن الأسواق العربية تعتبر العمق الرئيسي للتجارة الأردنية وبالأخص الصادرات الوطنية، حيث إن نصف الشركاء التجاريين هم من الدول العربية.



التركيب السلعي للصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨

شهد التركيب السلعي للصادرات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨، تغيراً في مجموعات السلع والبضائع المصدرة، حيث تقدمت الأهمية النسبية لبعض المجموعات على حساب الأخرى، وفيما يلي التركيب السلعي لأهم الصادرات الوطنية الأردنية:

- شكلت **مجموعه المواد الكيماوية** بما فيها: (منتجات دوائية وصيدلة، أسمدة، حامض الفوسفوريك، مستحضرات التجميل، اللدائن) الجزء الأكبر من الجانب التصديري، وارتفعت أهميتها النسبية خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى (٢٨%) مقابل (٢٤%) عام ٢٠٠٧ لتحتل المرتبة الأولى بقيمة (١٢٢٩.٦) مليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الأسمدة المصدرة والبالغة (٤١٥.٨) مليون دينار من إجمالي المجموعة ونسبة (٣٣.٨%) ثم المنتجات الدوائية ونسبة (٢٨.٧%).

- ثم احتلت **مجموعه المواد الخام** بما فيها: (الفوسفات، البوتاس) المرتبة الثانية بقيمة (٩٨٧.٨) مليون دينار، لترتفع أهميتها النسبية إلى (٢٢.٥%) خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (١٣.٦%) خلال العام ٢٠٠٧، حيث شهدت حركة الصادرات من الفوسفات والبوتاس نمواً كبيراً ونسبه (١٦٦.٨%) و(١٤٠%) على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع بشكل ملحوظ عالمياً.

- في حين تراجعت الأهمية النسبية لمجموعه **المصنوعات المتنوعة**: (الملابس، الأحذية، المصنوعات البلاستيكية) إلى (٢٠.٦%) خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٣٢.١%) خلال العام ٢٠٠٧ لتحتل المرتبة الثالثة في قائمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ بقيمة (٩٠٦.٧) مليون دينار، ونسبه انخفاض (١١.٤%) حيث شكلت الملابس ما نسبته (٧٩%) من إجمالي المجموعة بقيمة (٧١٦.٧) مليون دينار.

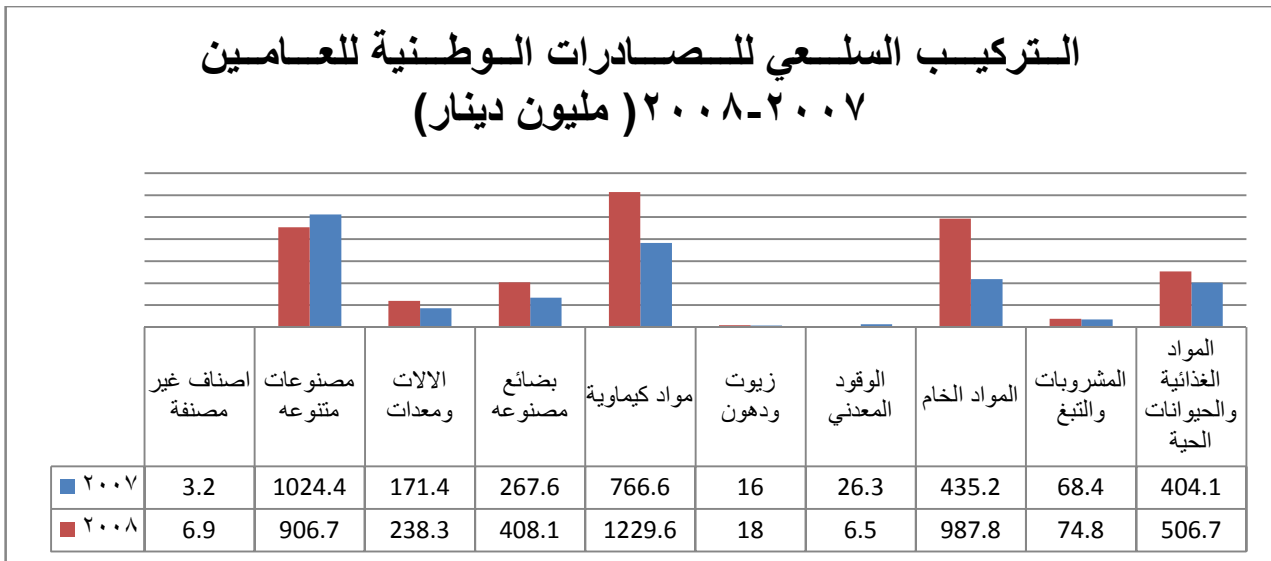
- أما **مجموعه المواد الغذائية والحيوانات الحية** (الخضروات، الألبان، البيض، الفواكه) فقد حافظت على مرتبتها الرابعة مع تراجع أهميتها النسبية من (١٢.٧%) خلال العام ٢٠٠٧ إلى (١١.٥%) خلال العام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٥)
التركيب السلعي للصادرات الوطنية
خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨

مليون دينار

التصنيف	٢٠٠٨		٢٠٠٧		نسبة التغير %
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٤٠٤.١	١٢.٧	٥٠٦.٧	١١.٥	٢٥.٣
المشروبات والتبغ	٦٨.٤	٢.١	٧٤.٨	١.٧	٩.٣
المواد الخام	٤٣٥.٢	١٣.٦	٩٨٧.٨	٢٢.٥	١٢٧
الوقود المعدني	٢٦.٣	٠.٨	٦.٥	٠.١	٧٥.٢
زيوت ودهون	١٦	٠.٥	١٨	٠.٤	١٢.٥
مواد كيميائية	٧٦٦.٦	٢٤	١٢٢٩.٦	٢٨	٦٠.٤
بضائع مصنوعة	٢٦٧.٦	٨.٤	٤٠٨.١	٩.٣	٥٢.٥
الآلات ومعدات	١٧١.٤	٥.٣	٢٣٨.٣	٥.٤	٣٩
مصنوعات متنوعة	١٠٢٤.٥	٣٢.١	٩٠٦.٧	٢٠.٦	١١.٤
أصناف غير مصنفة	٣.٢	٠.١	٦.٩	٠.١	١١٥.٦
المجموع	٣١٨٣.٧	١٠٠	٤٣٨٣.٩	١٠٠	٣٧.٦

التركيب السلعي للصادرات الوطنية للعامين
٢٠٠٧-٢٠٠٨ (مليون دينار)



ثالثاً: السلع المعاد تصديرها

بالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، نلاحظ الارتفاع الهائل في حركة السلع المعاد تصديرها، والتي ازدادت بصورة كبيرة خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى (١١٣٩) مليون دينار، وبزيادة بلغت (٢٥٩.١) مليون دينار وبنسبة نمو (٢٩.٤%) مقارنة مع عام ٢٠٠٧ البالغة (٨٧٩.٩) مليون دينار.

وشكلت تجارة السلع المعاد تصديرها ما نسبته (٦.٥%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٦.٣%) عام ٢٠٠٧.

رابعاً: المستوردات السلعية

تظهر البيانات إلى إن المستوردات الأردنية من السلع والبضائع من مختلف دول العالم العربية والإقليمية والعالمية، قد واصلت نموها بوتيرة متسارعة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام ٢٠٠٨، مسجلة خلال العام المذكور رقماً قياسياً جديداً ليصل إلى (١١٩٧٣.٩) مليون دينار، وذلك استجابة لارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي الأردني وما تطلبت من ازدياد لمدخلات الإنتاج المستوردة.

وفيما يلي استعراض تفصيلي لأبرز التطورات التي شهدتها قطاع المستوردات الأردني خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٧:

ارتفعت قيمة المستوردات السلعية الأردنية لعام ٢٠٠٨ لتصل إلى (١١٩٧٣.٩) مليون دينار، بزيادة بلغت (٢٢٥١.٧) مليون دينار، مقارنة مع عام ٢٠٠٧ البالغة (٩٧٢٢.٢) مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت (٢٣.٢%).

وشكلت المستوردات الأردنية ما نسبته (٦٨.٤%) من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٧٠.٥%) عام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٦)
أهم الشركاء التجاريين- المستوردات
للعام ٢٠٠٨

مليون دينار

ترتيب الدولة	الدولة	القيمة	النسبة إلى إجمالي المستوردات %
١	السعودية	٢٥٨٣.٨	٢١.٥
٢	الصين الشعبية	١٢٤٢	١٠.٣
٣	ألمانيا	٧١٧.٢	٦
٤	الولايات المتحدة	٥٤٩.١	٤.٥
٥	مصر	٥١٨	٤.٣
٦	كوريا	٣٩٣.٥	٣.٣
٧	إيطاليا	٣٨٥.٤	٣.٢
٨	الهند	٣٥٥.٩	٣
٩	اليابان	٣٤٨.٥	٢.٩
١٠	تركيا	٣١٠.٣	٢.٦
	المجموع	٧٤٠٣.٧	٦١.٨

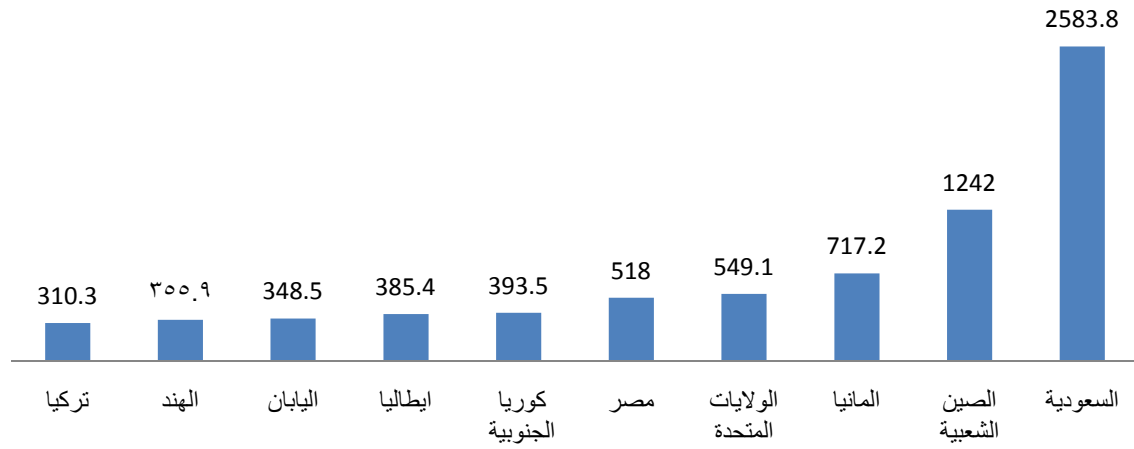
لم يطرأ تغيير جوهري على تصنيف الشركاء التجاريين للمستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨، باستثناء اختلاف ترتيبهم النسبي وزيادة في قيمة المستوردات، باستثناء ألمانيا التي شهدت تراجعاً بسيطاً.

فقد أشارت البيانات تقدم السوق السعودي إلى المرتبة الأولى من بين الأسواق العربية والعالمية خلال العام ٢٠٠٨ مستحوذاً على الجزء الأكبر من المستوردات الأردنية وبنسبة (٢١.٥%) من إجمالي المستوردات بقيمة (٢٥٨٣.٨) مليون دينار، وذلك نظراً إلى اعتماد المملكة الأردنية على السوق السعودي في تلبية احتياجاته من النفط الخام ومشتقاته، ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الملموس الذي سجلته قيمة مستوردات الأردن من النفط الخام.

كما حافظ السوق الصيني على المرتبة الثانية، وبأهمية نسبية بلغت (١٠.٣%)، من إجمالي المستوردات بقيمة (١٢٤٢) مليون دينار مقابل (٩٢٨.٢) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، وبزيادة بلغت (٣١٣.٨) مليون دينار وبنسبة نمو (٣٣.٨%).

وبالرغم من محافظة السوق الألماني على المرتبة الثالثة، إلا إن الصادرات إليه قد تراجعت بنسبة (١%).

الشركاء التجاريين للمستوردات الاردنية
للعام ٢٠٠٨ (مليون دينار)



التركيب السلعي للمستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨

لم يشهد التركيب السلعي للمستوردات الاردنية خلال العام ٢٠٠٨ أي تغيير يذكر في ترتيب المجموعات المستوردة، مقارنة مع العام ٢٠٠٧، باستثناء ازدياد قيمة السلع المستوردة، والجدول رقم (٧) يبين أهم المستوردات الأردنية، موزعه ضمن مجموعات سلعية، من مختلف دول العالم:

- فما زالت **مجموعه الآلات والمعدات:** (وسائل النقل وقطعها، الات وأجهزة اتصالات، آلات وأجهزة كهربائية، آلات ومعدات أخرى) تتبوا المرتبة الأولى في هيكله المواد المستوردة لتنمو بنسبة (٣١.٣%) ، حيث ارتفعت قيمه المستوردات من (٢١٥٣) مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى (٢٨٢٨) مليون دينار عام ٢٠٠٨.

- **تلتها مجموعه الوقود المعدني:** (النفط الخام، مشتقات نفطية) في المرتبة الثانية، وبالرغم من ارتفاعها خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى (٢٦١١.١) مليون دينار، مقابل (٢٠٥٥.٩) مليون دينار، إلا أنها حافظت على نفس الأهمية النسبية للأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وبنسبه (٢٢%) و(٢١.٨%) على التوالي.

- **أما مجموعه السلع المصنوعة:** (الحديد والصلب، خيوط نسيجية، الورق والكرتون) فقد حافظت هي الأخرى على نفس الأهمية النسبية للأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وبما نسبته (١٨%) وبقيمة (١٧٤٦.٤) مليون دينار للعام ٢٠٠٧، مقابل (٢١٦٠.٢) مليون دينار ، وبنسبة نمو (٢٣.٦%).

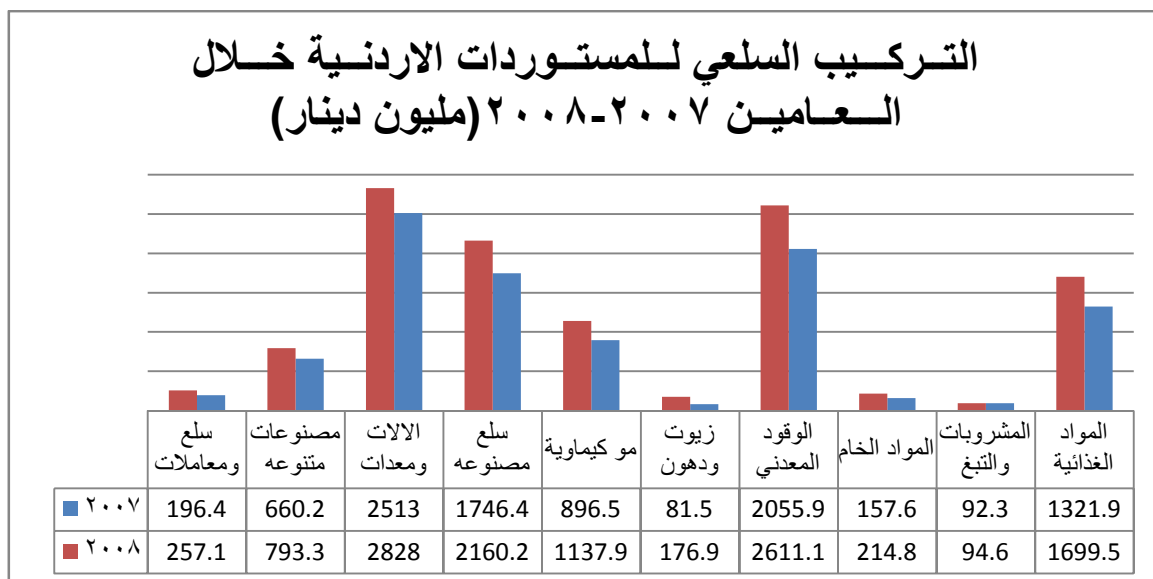
- **وأخيراً مجموعه المواد الغذائية والمواد الحية:** (الفواكه، الشعير، الحنطة، اللحوم والأسماك، الأعلاف) فقد ارتفعت بزيادة مقدارها (٣٧٧.٦) مليون دينار وبنسبة نمو (٢٨.٥%) لترتفع من (١٣٢١.٩) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، إلى (١٦٩٩.٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٧)
التركيب السلعي للمستوردات الأردنيه
للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨

مليون دينار

التصنيف	٢٠٠٧		٢٠٠٨		نسبة التغير %
	القيمة	الاهمية النسبية %	القيمة	الاهمية النسبية %	
المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٣٢١.٩	١٤	١٦٩٩.٥	١٤.٢	٢٨.٥
المشروبات والتبغ	٩٢.٣	١	٩٤.٦	٠.٧	٢.٥
المواد الخام	١٥٧.٦	١.٦	٢١٤.٨	١.٨	٣٦.٣
الوقود المعدني	٢٠٥٥.٩	٢٢	٢٦١١.١	٢١.٨	٢٧
زيوت ودهون	٨١.٥	٠.٨	١٧٦.٩	١.٤	١١٧
مواد كيميائية	٨٩٦.٥	١٠	١١٣٧.٩	٩.٥	٢٧
سلع مصنوعة	١٧٤٦.٤	١٨	٢١٦٠.٢	١٨	٢٣.٦
الآلات ومعدات	٢١٥٣	٢٣	٢٨٢٨	٢٣.٦	٣١.٣
مصنوعات متنوعه	٦٦٠.٢	٦.٨	٧٩٣.٣	٦.٦	٢٠.١
سلع ومعاملات	١٩٦.٤	٢	٢٥٧.١	٢.١	٣١
المجموع	٩٧٢٢.١	١٠٠	١١٩٧٣.٩	١٠٠	٢٣.١

التركيب السلعي للمستوردات الاردنية خلال
العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (مليون دينار)



خامساً: الميزان التجاري

يعتبر عجز الميزان التجاري من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ عشرات السنين، كونه يعد أحد البنود الأساسية لميزان المدفوعات الذي يعبر عن قوة أو ضعف أي اقتصاد وطني، فكلما ازداد هذا العجز ازداد الانكشاف الاقتصادي للدولة وبالتالي تعرضت لمزيد من الضغوطات المالية، مما يدفعها إلى الاقتراض الداخلي والخارجي والحصول على منح ومساعدات لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وعادة ينتج العجز الذي يمثل الفرق بين (الصادرات والمستوردات) لنمو المستوردات بصورة أكبر من الصادرات.

ففي الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات الكلية بنسبة (٣٥.٩%) خلال العام ٢٠٠٨، فإن المستوردات زادت بنسبة (٢٣.٢%) مما جعل الميزان التجاري لم يستفد إيجاباً من ارتفاع أسعار البوتاس والأسمدة التي رفعت قيمة الصادرات الوطنية، الأمر الذي قابله ارتفاع أسعار النفط الخام لأسعار قياسية بدورها أدت بدورها إلى ارتفاع قيمة المستوردات

وتكشف بيانات الجدول رقم (٢) إن الميزان التجاري قد سجل عام ٢٠٠٨ عجزاً مع كل المجموعات والتكتلات الاقتصادية الدولية دون استثناء وبنسب متفاوتة، فقد توسع العجز السلبي للميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى (٦٤٥١) مليون دينار، مقابل (٥٦٥٨.٦) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، بارتفاع مقداره (٧٩٢.٤) مليون دينار، أو ما نسبته (١٤%).

وشكل الميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٨ ما نسبته (٣٧%) من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية، مقابل (٤١%) خلال العام ٢٠٠٧.

تغطية الصادرات للواردات:

بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات (٤٦.١%) خلال العام ٢٠٠٨، بينما كانت (٤٥.٣%) خلال العام الماضي، ويوضح الجدول التالي نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وذلك حسب الشهور:

جدول رقم (٨)

نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وذلك حسب الشهور (%)

السنة/ الشهر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٢٠٠٧	٣٩.١	٤٤.٢	٣٩.٦	٤٢.٩	٤٢.١	٤٢.٣	٤٢.٧	٥٨.١	٤٨.٣	٥٠.٢	٤٩.٩	٥٧.٩
٢٠٠٨	٤٧.٧	٤٣.٨	٤٨.٨	٤٠	٤١.٥	٤٩.١	٣٩.٤	٤٤.٦	٤٠	٣٦.٣	٣٦.٩	٣٩.٥

تجارة الأردن الخارجية مع الدول العربية

تظهر البيانات الإحصائية الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إلى تواضع نسبة التجارة البينية في العالم العربي ما بين (١٠-١٥%) من حجم التجارة العربية العالمية، ويبدو إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أصبحت اتفاقيتها سارية المفعول مع مطلع العام ٢٠٠٥ لم تحقق حتى الآن الطموحات المنشودة، حيث لم تشهد التجارة العربية البينية أي تغير أو نمو ملموس يدفع إلى ارتفاع حجم التجارة البينية إلى مستويات أعلى، ويعزى ذلك إلى ضعف العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، فالجزء الأكبر من التجارة يتعلق بالنفط الخام لعدم توفره في كثير من الدول، إضافة إلى صغر حجم الصناعة العربية وعدم تنوعها، حيث أن أهم ثلاث سلع تستوردها الدول العربية وهي (المعدات الصناعية، ووسائل النقل، المنتجات الغذائية) لا تنتج في العالم العربي بالقدر الكافي، وهي تمثل أكبر فجوة بين الاستيراد والتصدير.

كما أن الدول العربية ما تزال تواجه صعوبات ومعوقات إدارية وقوانين وتشريعات تحول دون تعزيز التجارة العربية البينية، وغالبيتها تضع العراقيل والقيود الإدارية التي تحول دون زيادة التبادل التجاري البيني، ومن بين العراقيل التي تعترض زيادة حجم التجارة البينية، ضعف خطوط النقل والمواصلات وخصوصا إلى دول المغرب العربي، إضافة إلى قيام الدول في منطقة التجارة الحرة العربية باستثناء العديد من السلع من إدراجها ضمن الإعفاءات التي تنص عليها الاتفاقية.

وبحسب الخبراء فان عدم وجود التزام سياسي حقيقي وثابت من قبل الدول العربية لتحقيق التعاون الاقتصادي بينها، يبقى العائق الأكبر الذي يحول دون وصول العمل العربي المشترك إلى أهدافه المرجوة.

جدول رقم (٩)
التجارة الخارجية الأردنية مع الدول العربية
خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨

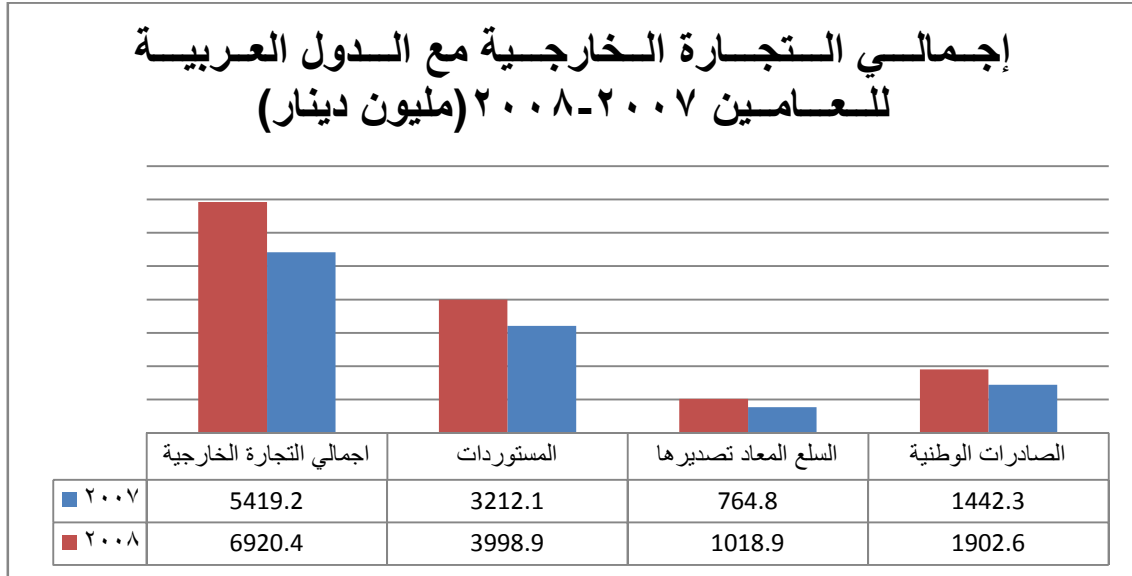
مليون دينار

التصنيف	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الفرق	نسبه التغير %
الصادرات الوطنية	١٤٤٢.٣	١٩٠٢.٦	٤٦٠.٣	٣٢
السلع المعاد تصديرها	٧٦٤.٨	١٠١٨.٩	٢٥٤.١	٣٣.٢
المستوردات	٣٢١٢.١	٣٩٩٨.٩	٧٨٦.٨	٢٤.٥
إجمالي التجارة الخارجية	٥٤١٩.٢	٦٩٢٠.٤	١٥٠١.٢	٢٧.٧
الميزان التجاري	١٠٠٥	١٠٧٧.٤	٧٢.٤-	٧.٢

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة/ التجارة الخارجية

وبالرغم من كل ما ذكر من معوقات، فقد نما حجم التبادل التجاري الأردني ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدرجة ملحوظة خلال العام ٢٠٠٨ وصل إلى (٦٩٢٠.٤) مليون دينار، وبزيادة قيمتها (١٥٠١.٢) مليون دينار، وبنسبه بلغت (٢٧.٧%) مقابل (٥٤١٩.٢) مليون دينار في العام ٢٠٠٧، وهي الأعلى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية بالمقارنة مع بقية التكتلات الاقتصادية الأخرى.

إجمالي التجارة الخارجية مع الدول العربية
للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (مليون دينار)



وشكلت التجارة الخارجية الأردنية مع الدول العربية ما نسبته (٣٩.٥%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٨، مقابل ما نسبته (٣٩.٣%) خلال العام ٢٠٠٧.

وتشير أرقام التجارة الخارجية مع الدول العربية إلى ارتفاع الأهمية النسبية للتبادل التجاري مع الدول العربية مقارنة مع بقية التكتلات الاقتصادية الأخرى وتمثل الشريك التجاري الأول للمملكة من حيث الصادرات والمستوردات، كما وتبين هذه المؤشرات ان حركة الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها تتم في معظمها مع دول عربية متجاورة ومحدودة (كالعراق، السعودية، مصر، سوريا ولبنان) دون إن يكون هنالك توسع كبير في العمق الجغرافي للمنطقة العربية ككل، خصوصا دول المغرب العربي.

الصادرات الوطنية إلى الدول العربية

شهدت معظم الأسواق العربية نمواً ملموساً في استقبال الصادرات الوطنية، فقد ارتفع حجم الصادرات الوطنية بنسبة (٣٢%) وبزيادة قيمتها (٤٦٠.٣) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، ويعزي خبراء اقتصاديين ارتفاع الصادرات الوطنية إلى الدول العربية لأسباب عديدة منها:

- ارتفاع جودة وسمعة المنتجات الأردنية وتقبلها من قبل المستهلكين العرب.
- الوفرة الاقتصادية التي تشهدها الدول العربية خاصة المصدرة للنفط والتي على أثرها ضاعفت القدرة الشرائية للحكومات والمواطنين على حد سواء، فقد ارتفعت أسعار النفط خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦ بنسبة (١٢٠%) مما تولد عن هذا الارتفاع طفرة اقتصادية وتجارية للبلدان المصدرة للنفط.
- تشابه نمط الاستهلاك والعادات والتقاليد بين الدول العربية.

حافظ السوق العراقي على المرتبة الأولى في استقبال السلع والبضائع الأردنية المختلفة خلال العام ٢٠٠٨، فقد استقبل ما قيمته (٥٧٢.٥) مليون دينار مقابل (٣٧٨.٣) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، حيث بدأ السوق العراقي باستعادة أهميته النسبية للصادرات الاردنية، كما وسجل السوق السعودي ارتفاعا في دخول البضائع الأردنية إليه لتصل إلى (٣٣٧.٣) مليون دينار، وبزيادة بلغت (٧٦.٧) مليون دينار.

أما السوق الإماراتي فقد كان هو الآخر نشطا في استقبال الصادرات الوطنية، ليبلغ مجموع ما وصل إليه خلال العام ٢٠٠٨ (١٥٤.٧) مليون دينار ، بزيادة بلغت (٣٠.٥) مليون دينار، وبنسبة نمو (٢٤.٥%)، كما ونشطت الأسواق الجزائرية والتونسية والمصرية والسودانية في إقبالها على الصادرات الوطنية.

في حين شهد السوق السوري تراجعاً بسيطاً في استقبال الصادرات الوطنية بنسبة (٥.٨%) خلال العام ٢٠٠٨ ، لتتخفف إلى (١٤٠.٨) مليون دينار، مقابل (١٤٩.٦) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، وتراجع السوق البحراني في استقبال الصادرات الوطنية إلى النصف تقريبا وبقيمة (٢٠.٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٤١.٣) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

وشكلت الصادرات الوطنية إلى الدول العربية خلال العام ٢٠٠٨ ما نسبته (٤٣.٤%) من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل (٤٥.٣%) خلال العام ٢٠٠٧.

جدول رقم (١٠)
الصادرات الوطنية إلى الدول العربية
المستوردات الأردنية من الدول العربية

مليون دينار

الدولة	الصادرات ٢٠٠٧	الصادرات ٢٠٠٨	نسبه التغير %	المستوردات ٢٠٠٧	المستوردات ٢٠٠٨	نسبة التغير %
فلسطين	٢٧.٣	٣٦.١	٣٢.٢	٢١.٩	٢٤.٦	١٢.٣
العراق	٣٧٨.٣	٥٧٢.٥	٥١.٣	٨.٦	٢٠.٣	١٣٦
لبنان	٦٩.٧	٨٩.٥	٢٨.٤	٧٤.١	٨٤.٧	١٤.٣
سوريا	١٤٩.٦	١٤٠.٨	٥.٨-	٢٥٧.٨	٢٤٤.٤	٥.٢-
البحرين	٤١.٣	٢٠.٥	٥٠.٣-	٦٣.٣	١٠٤.٥	٦٥
الكويت	٥٣.٢	٦٦.١	٢٤.٢	٧٤.٨	٨١.٦	٩
عمان	١٦	٢٢.٢	٣٨.٧	١٠.٤	١٤.٦	٤٠.٣
قطر	٤٨.٢	٥٧.٥	١٩.٢	٥.٧	٦.٧	١٧.٥
السعودية	٢٦٠.٦	٣٣٧.٣	٢٩.٤	٢٠١٤	٢٥٨٣.٨	٢٨.٢
اليمن	٣١.١	٣٦.٢	١٦.٣	٣٨	٣٤.٣	٩.٧-
ليبيا	١٨.٢	٢٣.٦	٢٩.٦	٠.٦٣٦	١.٥	١٣٥.٨
المغرب	٤.٨	٨.٩	٨٥.٤	١٨.٧	٢٢.٩	٢٢.٤
السودان	٥٠.٦	٦٤.٣	٢٧	٥	٢.٤	٥٢-
مصر	٤٥.٦	٧٣.٧	٦١.٦	٤١٨.٨	٥١٨	٢٣,٦
تونس	٧.٩	١٨.٣	١٣١.٦	٣.٦	٣١.٣	٧٦٩.٤
الإمارات المتحدة	١٢٤.٢	١٥٤.٧	٢٤.٥	١٩٤.١	٢١٧.٣	١٢
المنطقة الحرّة	٤٨.٨	٨٤.٩	٧٤	١.٦	٤.٤	١٧٥
الجزائر	٦٤.٩	٩٣.٥	٤٤	٠.٩١	٠.٧٧	١٥,٣-
جيبوتي	٠.٧١٥	٠.٦٧٩	٥-	-	٠.١٠٠	-
الصومال	٠.٤٦٨	٠.٣٩١	١٦.٤-	٠.٣٣٠	٠.٦٨٧	١٠٨,١
موريتانيا	٠٠.٣٨	٠.٢١٦	٤٦٨.٤	٠.١٤٢	٠.٠٧٢	٤٩,٢-
المجموع	١٤٤٢.٣	١٩٠٢.٦	٣٢	٣٢١٢,١	٣٩٩٨,٩	٢٤,٥

السلع المعاد تصديرها إلى الدول العربية

استحوذت الدول العربية على النسبة الأكبر من تجارة إعادة التصدير خلال العام ٢٠٠٨، حيث بلغ مجموع ما تم إعادة تصديره إلى الدول العربية (١٠١٨.٩) مليون دينار أو ما نسبته (٨٩.٤%) من إجمالي السلع المعاد تصديرها، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حركة التصدير إلى الجمهورية العراقية التي شهدت حركة أعمار نشطة وتحسن نسبي للأوضاع الاقتصادية والعمرائية، لتصل إلى (٣٣٧.٧) مليون دينار وبنسبة نمو (١٤٦%) وبزيادة بلغت (٢٠٠.٤) مليون دينار، مقارنة مع (١٣٧.٣) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، تلتها مصر ولبنان والسعودية وبقية (٣٥.٤) و(٢٢.٧) و(٥١) مليون دينار على التوالي، في حين انخفضت إلى كل من الإمارات العربية المتحدة وسوريا، بنسبه (٢٩.٢%) و(٥٠%) على التوالي.

المستوردات الأردنية من الدول العربية

وفيما يتعلق بالمستوردات الأردنية من الدول العربية، فما زالت هذه الدول الشريك التجاري الأول للأردن، حيث نشط السوق الأردني في استقبال السلع والبضائع العربية المختلفة، فقد واصلت المستوردات الأردنية نموها بوتيرة متسارعة لتسجل رقماً قياسياً قيمته (٣٩٩٨.٩) مليون دينار في العام ٢٠٠٨، بزيادة قيمتها (٧٨٦.٨) مليون دينار وبنسبة نمو سجلت (٢٤.٥%).

وشكلت المستوردات الأردنية من الدول العربية ما نسبته (٣٣.٤%) من إجمالي المستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٣٣%) عام ٢٠٠٧.

باستثناء (سوريا، اليمن، السودان، الجزائر، موريتانيا) فإن التوسع في الاستيراد شمل مختلف البلدان العربية بمعدلات مرتفعة في غالبيتها، حيث ما تزال المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول من حيث المستوردات، وبقية (٢٥٨٣.٨) مليون دينار وبنسبه (٦٤.٦%) من إجمالي المستوردات الأردنية من الدول العربية، وشهدت حركة الاستيراد الأردني من السوق المصري ارتفاعاً ملموساً خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى (٥١٨) مليون دينار بزيادة بلغت (٩٩.٢) مليون دينار، وبالرغم إن السوق السوري جاء في المرتبة الثالثة إلا إن المستوردات منه قد تراجعت بنسبة (٥.٢%) وبقية (٢٤٤.٤) مليون دينار.

الميزان التجاري مع الدول العربية

وعلى ضوء ما سبق من حركة الصادرات الكلية والمستوردات، فقد سجل العجز في الميزان التجاري السلعي الأردني ارتفاعا محدودا مع مجموعه الدول العربية، ليصل إلى (١٠٧٧.٤) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (١٠٠٥) مليون دينار عام ٢٠٠٧، وبنسبه (٧.٢%).

هذا وقد سجل الميزان التجاري السلعي الأردني فائضا تجاريا مع كلا من (فلسطين، العراق، لبنان، الكويت، عمان، قطر، اليمن، ليبيا، السودان، تونس، الجزائر، جيبوتي، موريتانيا).

وشكل العجز التجاري الأردني مع الدول العربية ما نسبته (١٦.٧%) من إجمالي الميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٨ مقابل (١٧.٧%) عام ٢٠٠٧.

تجارة الأردن الخارجية مع الدول الأوروبية

على الرغم من التحسن البطيء الذي أحرزته حركة الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٠٨، مما يعبر عن حاله التفاؤل في نمو حركة الصادرات الكلية إلى هذه الدول، إلا إن أداءها مازال يعتبر متواضعا إذا ما قورن في كثير من المجموعات التجارية والتكتلات الاقتصادية الأخرى التي تشهد حركة تجارية نشطة.

جدول رقم (١١) التجارة الخارجية الأردنية مع الدول الأوروبية للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨

مليون دينار

نسبة التغير %	الفرق	٢٠٠٨	٢٠٠٧	الصنف
٩.١	٢٢٧.٤	٢٧٢١.٧	٢٤٩٤.٣	إجمالي التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية
٦٥	٧١.٦	١٨٢.١	١١٠.٥	الصادرات الوطنية
٩٨.٣	١٧.٣	٣٤.٩	١٧.٦	السلع المعاد تصديرها
٥.٨	١٣٨.٥	٢٥٠٤.٧	٢٣٦٦.٢	المستوردات
٢.٢	٤٩.٦	٢٢٨٧.٧-	٢٢٣٨.١-	الميزان التجاري

يستخلص من البيانات في الجدول رقم (١١) إن أداء التجارة الأردنية الأوروبية قد استمر في التحسن خلال العام ٢٠٠٨، وقد برز هذا بصورة خاصة على جانب الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها التي سجلت نمواً بنسبة (٦٥%) و(٩٨.٣%) وبزيادة (٧١.٦) و(١٧.٣) مليون دينار على التوالي، حيث شهدت بعض الدول الأوروبية تحسناً ملموساً في استقبال الصادرات الكلية الأردنية.

وشكلت التجارة الخارجية الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ مع الدول الأوروبية ما نسبته (١٥.٥%) من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية، مقابل (١٨%) خلال العام ٢٠٠٧.

ويبرز في مقدمة الأسواق الأوروبية، السوق البولندي الذي سجل ارتفاعاً قياسياً في دخول السلع والبضائع الأردنية إليه لتصل قيمتها إلى (١٠) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٦١٩) ألف دينار عام ٢٠٠٧ وبنسبه نمو بلغت (١٥١٥%).

كما وارتفعت الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ إلى كل من هولندا وإيطاليا وأسبانيا بقيمة (٣٥.٦) و(٣٤.٤) و(٢٦.٢) مليون دينار على التوالي، مقابل (١٢.٤) و(١٩.٩) (١٢.٥) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

وشكلت الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ إلى الدول الأوروبية ما نسبته (٤.١%) من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل (٣.٤%) خلال العام ٢٠٠٧.

السلع المعاد تصديرها

أما حركة تجارة السلع المعاد تصديرها، فقد ارتفعت الضعف تقريبا لتصل إلى (٣٤.٩) مليون دينار عام ٢٠٠٨، مقابل (١٧.٦) مليون دينار عام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة السلع المعاد تصديرها للسوقين الهولندي والبلجيكي لتصل إلى (١١.٩) و(٣.٤) مليون دينار، مقابل (١) مليون دينار و(٦٦١) ألف دينار على التوالي خلال العام ٢٠٠٧، وارتفاعها إلى بريطانيا وإيطاليا إلى (٥.٣) و(٧.١) مليون دينار على التوالي خلال العام ٢٠٠٨.

وشكلت السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٨ إلى الدول الأوروبية ما نسبته (٣%) من إجمالي السلع المعاد تصديرها مقابل (٢%) خلال العام ٢٠٠٧.

المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي

وفيما يتعلق بالمستوردات الأردنية من الجانب الأوروبي، فقد شهدت هي الأخرى نمواً ولكن بنسب أقل من الصادرات، لتسجل ما نسبته (٥.٨%) خلال العام ٢٠٠٨ لترتفع قيمتها إلى (٢٥٠٤.٧) مليون دينار، مقابل (٢٣٦٦.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

فقد حافظت جمهورية ألمانيا الاتحادية على المرتبة الأولى أوروبياً مع أن حصتها انخفضت قليلاً لتصل إلى (٧١٧.١) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٧٢٤.٥) عام ٢٠٠٧، وحافظ السوق الإيطالي على موقعه المتقدم بين الأسواق الأوروبية والعالمية في تصدير بضائعه إلى السوق الأردني، لتصل إلى ما قيمته (٣٨٥.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٨، مقابل (٣١٨.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٧ وبنسبة نمو (٢١.١%)، كما وشهد الاستيراد الأردني من بعض الأسواق الأوروبية غير التقليدية مثل (بولندا، قبرص، سلوفاكيا) ارتفاعاً ملموساً في حجم البضائع.

في حين تراجع حجم الاستيراد من هنغاريا والسويد وفنلندا بنسبة (١١%) و(١٢.٦%) و(٣٢.١%) على التوالي خلال العام ٢٠٠٨.

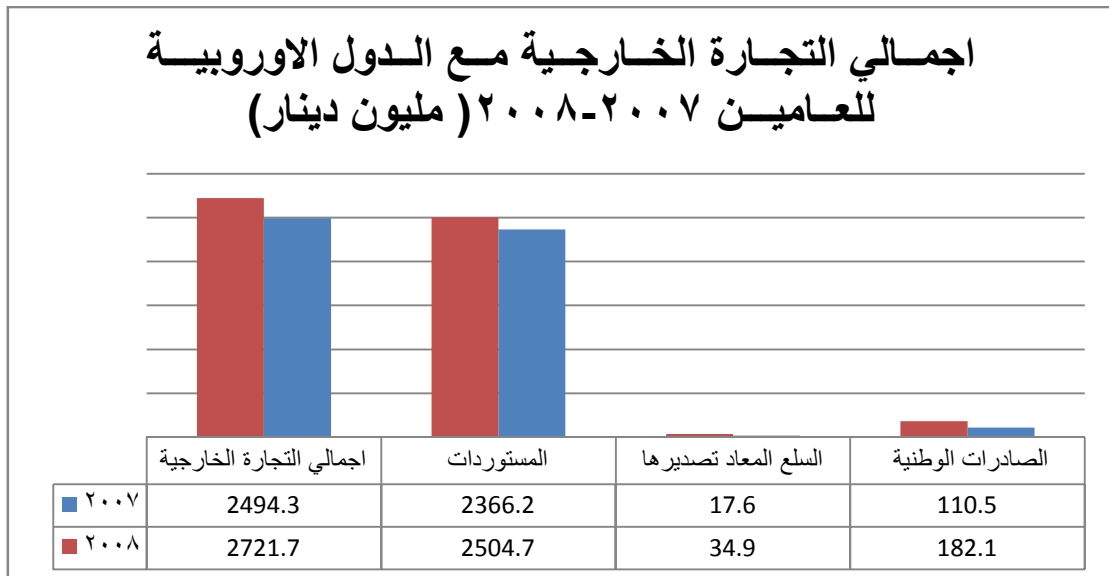
وشكلت المستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ من الدول الأوروبية ما نسبته (٢١%) من إجمالي المستوردات الأردنية مقابل (٢٤.٣%) خلال العام ٢٠٠٧.

الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي

وفي ضوء ما تقدم، فقد ساهم نمو الصادرات والسلع المعاد تصديرها بنسب أعلى من المستوردات بتقليل حجم العجز في الميزان التجاري السلعي الأردني، مسجلا زيادة هي الأقل منذ سنوات عديدة.

حيث ارتفع العجز من (٢٢٣٨.١) مليون دينار عام ٢٠٠٧، إلى (٢٢٨٧.٧) مليون دينار عام ٢٠٠٨ وبزيادة بلغت قيمتها (٤٩.٦) مليون دينار ونسبة نمو (٢.٢%)، حيث بقي الأعلى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية مقارنة مع بقية التكتلات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي جعله السبب الرئيس في زيادة العجز التجاري السلعي الأردني.

وشكل العجز التجاري الأردني مع الدول الأوروبية ما نسبته (٣٥.٤%) من إجمالي الميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٨ مقابل (٣٩.٥%) عام ٢٠٠٧.



جدول رقم (١٢)
الصادرات الوطنية إلى الدول الأوروبية
المستوردات الأردنية من الدول الأوروبية

مليون دينار

الدولة	الصادرات		المستوردات		نسبة التغير %
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغير %	٢٠٠٧	
بولندا	٠.٦١٩	١٠	١٥١٥	٩.٩	١٧.٩
هولندا	١٢.٤	٣٥.٦	١٨٧	١١٢	١٢٦.٢
قبرص	١	١.٧	٧٠	٦	١٧.٩
بلغاريا	٣.٢	٤.٨	٥٠	٤.٥	٥.١
هنغاريا	٤	٦.٩	٧٢.٥	١٦٠.٤	١٤٢.٨
مالطا	٠.٣٢	٠.٢٤	٢٥-	٠.٥٨٥	٠.٨٥٤
أيرلندا	٠.١١٩	٠.٥٤٠	٣٥٣.٧	٣٧.٨	٥٢
الدنمارك	٠.٩٣٤	١	٧	٢٥.٥	٢٩.٧
بلجيكا	٨.٤	١٣.٩	٦٥.٤	٦٨.٦	٨٦.٨
سلوفانيا	٠.٤٦	٠.٤٨	٤.٣	٢,٢	٣.٤
تشيك	٠.٣٢٠	٠.٤٥١	٤١	٩.٨	١٦.٦
النمسا	١.٥	٤.٢	١٨٠	٣٤.٢	٣٧.٦
أسبانيا	١٢.٥	٢٦.٢	١٠٩.٦	٨٥.٧	٨٨.٦
إلمانيا	٧.٨	٧.٥	٣.٨-	٧٢٤.٥	٧١٧.١
اليونان	٦.٥	١.٩	٧٠.٧-	١٠.٢	١٠.٦
السويد	٠.٥٩٨	٠.٥٧١	٤.٥-	٧٦,١	٦٦.٥
فرنسا	٢.٦	٢.٤	٧.٦-	٢٣٥,٣	٢٦٨
المملكة المتحدة	١٣	١٤.٧	١٣	٢٠١.٣	٢٣٦.٦
فنلندا	٤.٧	١.١	٧٦.٦-	١٩٤.٢	١٣١.٨
إيطاليا	١٩.٩	٣٤.٤	٧٢.٨	٣١٨.٢	٣٨٥.٤
رومانيا	٧.٧	٨.٦	١١.٦	٣٥.٩	٤٣.٤
البرتغال	٠.٨٠٠	١.٩	١٣٧.٥	٨	٩.٨
سلوفاكيا	١	٢.٦	١٦٠	٣	٧.٦
المجموع	١١٠.٥	١٨٢.١	٦٥	٢٣٦٦.٢	٢٥٠٤.٧

تجارة الأردن الخارجية مع الدول الآسيوية غير العربية

تظهر الأرقام في الجدول رقم (١٢) أن حجم التجارة الأردنية مع مجموعة الدول الآسيوية قد نما بما نسبته (٤٥.٧%)، لترتفع أهميتها النسبية من (٢٤.٧%) عام ٢٠٠٧، إلى (٢٨.٣%) عام ٢٠٠٨ من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية، حيث ما تزال هذه الدول الشريك التجاري الثاني بعد مجموعة الدول العربية للتجارة الأردنية من حيث الصادرات والمستوردات.

فقد ارتفعت حركة التجارة من (٣٤٠٦.٧) مليون دينار عام ٢٠٠٧، إلى (٤٩٦٣.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٨، بزيادة مقدارها (١٥٥٦.٧) مليون دينار، وبنسبة نمو (٤٥.٧%)، وهي الزيادة الأعلى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية مقارنة مع بقية التكتلات الاقتصادية الأخرى، ويعود هذا إلى الارتفاع الهائل للصادرات الوطنية الذي سجل نمواً بنسبة (١١٦.٤%) وخصوصاً إلى الجمهورية الهندية التي نمت الصادرات إليها بنسبة (١٧٣%) خلال العام ٢٠٠٨، لترتفع من (٣٣٢.٥) مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى (٩٠٨.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٨.

وشكلت التجارة الخارجية الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ مع الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (٢٨.٣%) من إجمالي التجارة الخارجية الأردنية، مقابل (٢٤.٧%) خلال العام ٢٠٠٧.

جدول رقم (١٢)

تجارة الأردن الخارجية مع الدول

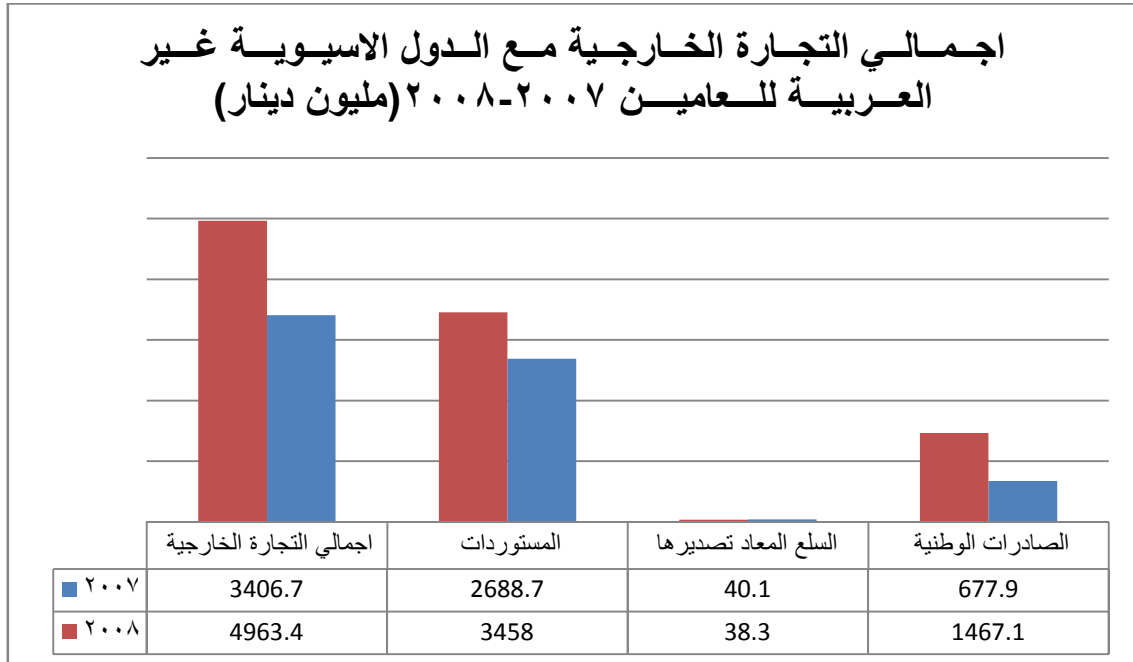
الآسيوية غير العربية خلال العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨

مليون دينار

المنف	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الفرق	نسبة التغير %
إجمالي التجارة الخارجية مع الدول الآسيوية غير العربية	٣٤٠٦.٧	٤٩٦٣.٤	١٥٥٦.٧	٤٥.٧
الصادرات الوطنية	٦٧٧.٩	١٤٦٧.١	٧٨٩.٢	١١٦.٤
السلع المعاد تصديرها	٤٠.١	٣٨.٣	١.٨-	٤.٤-
المستوردات	٢٦٨٨.٧	٣٤٥٨	٧٦٩.٣	٢٨.٦
الميزان التجاري	١٩٧٠.٧-	١٩٥٢.٦-	١٨.١-	٠.١-

ويظهر ارتفاع حجم التجارة الخارجية مع هذه الدول مستوى أهميتها للاقتصاد الوطني سواء من حيث الصادرات الوطنية أو المستوردات على حد سواء، فبعض هذه الدول تعتبر قريبة من حيث العادات والتقاليد ونمط الاستهلاك الأردني ، كما وتعتبر أقل تشدداً في تطبيق المواصفات والمقاييس والإجراءات الإدارية والجمركية مما يجعل الوصول إلى أسواقها أقل سهولة وتكلفة ، وهذا يتطلب من القطاع الخاص في ظل تراجع الأسواق التقليدية للصادرات الوطنية التركيز عليها وتنشيط الحركة التجارية معها، فهي من الدول الواعدة للصادرات الوطنية كونها أسواق جديدة وأقل تأثراً بتداعيات الأزمة العالمية.

اجمالي التجارة الخارجية مع الدول الاسيوية غير العربية للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (مليون دينار)



جدول رقم (١٣)
الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية غير العربية
المستوردات الأردنية من الدول الآسيوية غير العربية

مليون دينار

الدولة	الصادرات		المستوردات		نسبة التغير %
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
سريلانكا	٠.٦١٧	١	٣٨.٣-	١٢.٩	٣١.٧
هونغ كونغ	٢.٧	٢.٤	١٢.٥	٣٥.٢	٢٢.٧
(إسرائيل)	٩٧.٢	٨٤.٨	١٤.٦	١٠٥.٢	٣٨.٦
أذربيجان	١.١	٠.٤٨٠	١٢٩.١	٠.٤٢	-
ماليزيا	٦٢.٨	٣٥.٧	٧٦	٨٣.٦	٠.١
فيتنام	٣.٥	٣.٨	٨-	١٢.٥	٦٠
سنغافورة	١.٢	٠.٣٨١	٢١٥	٦٠	٣٩.١-
قازخستان	٠.٤٧٣	٠.٩٢٤	٤٩-	٢٥.٩	١٣.١
أفغانستان	٠.٥٩٧	٠.٣٤٠	٧٥.٥	٠.٧٢٤	٢٢.٨
أيران	٦	١٨.٦	٦٧.٧-	٥.٢	-
باكستان	٤.٦	٢١.٨	٧٩-	١٤.٩	١٨.٧
تركيا	١٩.٨	١٣.٤	٤٧.٧	٢٧٣.٦	١٣.٤
الهند	٩٠.٨.٢	٣٣٢.٥	١٧٣.١	٢١٥	٥٦.٢
الصين الشعبية	٧٨.٢	٥١	٥٣.٣	٩٢٨.٢	٣٣.٨
تايوان	١٣	٥	١٦٠	١٠٥.٩	١٥.٤
إندونيسيا	٩٤.٩	٢٦.٤	٢٥٩.٤	٨٥	٦٧.٥
بنغلادش	٠.٥٩٨	٠.٧٧٦	٢٣-	١.٥	٨٠
الفلبين	١٠.٧	٣.٩	١٧٤.٣	٣.٢	٤٦.٨
تايوان	٢٨	١١.٨	١٣٧.٢	١٢٥.٢	٦.٧
كوريا ج	١٩.٤	١٤.٥	٣٣.٧	٣٠٠	٣١.١
اليابان	١١١.٨	٤٧.٢	١٣٦.٨	٢٩١.٩	١٩.٣
اوزبكستان	٠.٦٧٢	٠.٠٨	-	٠.٥٥٠	١٨.٥
المجموع	١٤٦٧.١	٦٧٧.٩	١١٦.٤	٢٦٨٨.٧	٢٨.٦

الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية غير العربية

فإلى جانب نشاط السوق الهندي، فقد نشط السوق الاندونيسي أيضاً في استقبال الصادرات الوطنية ليسجل نسبة نمو هي الأعلى بين الدول الآسيوية غير العربية وصلت إلى (٢٥٩.٤%) وبقيمة (٩٤.٩) مليون دينار عام ٢٠٠٨ مقابل (٢٦.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٧، كما ونشط السوق الياباني هو الآخر في الإقبال على الصادرات الوطنية ليستقبل ما قيمته (١١١.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٨، مقابل (٤٧.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٧، كما واحتل السوق (الإسرائيلي) مرتبة متقدمة بين الأسواق الآسيوية المستقبلية للصادرات الوطنية وبقيمة (٩٧.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٨، مقابل (٨٤.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

في حين تراجع نشاط السوقين الباكستاني والإيراني بنسب كبيرة جدا وصلت إلى (-٧٩%) و(-٧٦.٧%) على التوالي.

وشكلت الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ إلى الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (٣٣.٤%) من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل (٢١.٣%) خلال العام ٢٠٠٧

السلع المعاد تصديرها

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها إلى الدول الآسيوية غير العربية (٣٨.٣) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٤٠.١) مليون دينار عام ٢٠٠٧، مما يشير إلى انخفاض قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة مقدارها (٤.٤%)، ويرجع ذلك إلى تراجع السلع المعاد تصديرها إلى كل من هونغ كونغ و(إسرائيل)، وسنغافورة، وتركيا.

وشكلت السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٨ إلى الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (٣.٣%) من إجمالي السلع المعاد تصديرها، مقابل (٤.٥%) خلال العام ٢٠٠٧.

المستوردات الأردنية من الدول الآسيوية غير العربية

نمت حركة المستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ من الدول الآسيوية غير العربية، حيث نشط السوق الأردني في الإقبال على السلع والبضائع الآسيوية المختلفة.

حيث شهدت المستوردات الأردنية من جميع البلدان الآسيوية غير العربية نمواً ملموساً، باستثناء السوق السنغفوري الذي تراجع حجم الاستيراد منه إلى (٣٦.٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٦٠) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

فقد ارتفعت المستوردات الأردنية خلال العام من مختلف الأسواق الآسيوية ٢٠٠٨ لتصل إلى (٣٤٥٨) مليون دينار بزيادة مقدارها (٧٦٩.٣) مليون دينار وبنسبه نمو (٢٨.٦%)، مقابل (٢٦٨٨.٧) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

فقد استحوذ السوق الصيني على ما نسبته (٣٦%) من إجمالي المستوردات الأردنية من الأسواق الآسيوية وبقيمة (١٢٤٢) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٩٢٨.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٧، في حين احتل سوق كوريا الجنوبية ما نسبته (١١.٤%) من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه الدول وبما قيمته (٣٩٣.٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٣٠٠) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، وشهدت حركة المستوردات من الأسواق اليابانية والهندية والتركية ارتفاعاً ليصل إلى (٣٤٨.٥) و(٣٣٥.٩) و(٣١٠.٣) مليون دينار على التوالي.

وشكلت المستوردات الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ من الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (٢٨.٨%) من إجمالي المستوردات، مقابل (٢٧.٦%) عام ٢٠٠٧.

الميزان التجاري

في ضوء ما تقدم، فإن بيانات الجدول رقم (١٢) تظهر الانخفاض الملحوظ في عجز الميزان التجاري مع الدول الآسيوية غير العربية، والذي يعود إلى نمو الصادرات الوطنية بنسب ملموسة فاقت نسب نمو المستوردات الأردنية، حيث أسهم ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية في تخفيض عجز الميزان التجاري السلعي إلى (١٩٥٢.٦) مليون دينار، وبانخفاض بلغ (١٨.١) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (١٩٧٠.٧) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

وشكل العجز التجاري الأردني مع الدول الآسيوية غير العربية ما نسبته (٣٠.٢%) من إجمالي الميزان التجاري خلال العام ٢٠٠٨ مقابل (٣٤.٨%) عام ٢٠٠٧.

تجارة الأردن الخارجية مع دول شمال أمريكا

شهدت حركة الصادرات الوطنية إلى دول شمال أمريكا (المكسيك، كندا، الولايات المتحدة) تراجعاً في استقبال الصادرات الوطنية، وبنسب مختلفة بلغت (٥.٥%) و(٧.٨%) و(١٥.٨%) على التوالي، وقد سجلت الولايات المتحدة أكثر هذه الدول انخفاضاً في استقبال الصادرات الوطنية خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث انخفضت إلى (٧٣٦.١) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٨٧٤.٧) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، و(٩٠٧.٧) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٦.

وشكلت الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨ ما نسبته (١٦.٧%) من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل (٢٧.٤%) خلال العام ٢٠٠٧.

ويشار إلى إن الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتناقص خلال السنوات الثلاث الماضية، بسبب:

- انخفاض الصادرات الأردنية من المناطق الصناعية المؤهلة ، التي أخذت بالتراجع خلال السنوات الماضية، وذلك لجملة من الأسباب، منها، إلغاء نظام الكوتا في السوق الأمريكي والسماح لمنتجات دول جنوب شرق آسيا بدخول السوق الأمريكي وخاصة الصين الشعبية التي يصعب منافستها من حيث السعر والنوع، إلى جانب منافسة منتجات المناطق الصناعية المؤهلة في جمهورية مصر العربية، وبالتالي فإن المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن والمسؤوله أصلاً عن ارتفاع الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي لا تستطيع منافسة مصر والصين من حيث أجور العمال وانخفاض الأسعار وجودة الإنتاج.

- تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق العالمية وبالأخص بسوق الولايات المتحدة الأمريكية على الصادرات الوطنية المتجهة إليها، حيث من المتوقع إن تنخفض هذه الصادرات جراء الركود الاقتصادي المتوقع في سنة ٢٠٠٩، وتراجع القدرة الشرائية لدى العديد من المواطنين الأمريكيين وتبديل اولوياتهم.

جدول رقم (١٤)
الصادرات الأردنية إلى دول شمال أمريكا
المستوردات الأردنية من دول شمال أمريكا

مليون دينار

الدولة	الصادرات		المستوردات		التغير %
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
المكسيك	٢	١.٩	١١.٨	١٤.٤	٢٢
كندا	٧.٧	٧.١	٣٩.٥	٥٤.٥	٣٨
الولايات المتحدة	٨٧٤.٩	٧٣٦.١	٤٤٩	٥٤٩.١	٢٢.٣

ويذكر إن الأردن خلال السنوات الماضية قد عول بشكل كبير جدا على الاسواق الأمريكية، حيث تنامت الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها إلى أمريكا من خلال اتفاقيتين: الأولى (اتفاقية مناطق صناعية مؤهلة (QIZ) والثانية اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية (FTA)، إلا أن التوقعات جاءت عكس ذلك ، فالعصر الذهبي للمناطق الصناعية المؤهلة أخذ بالتراجع ، والآثار السلبية اللازمة العالمية بدأت تظهر بشكل واضح في السوق الأمريكي الذي يشكل تقريبا (٣٠-٤٠%) من السوق العالمي .

السلع المعاد تصديرها

وفيما يتعلق بقيمة السلع المعاد تصديرها إلى شمال أمريكا، فقد انخفضت هي الأخرى بشكل ملموس لتصل إلى (٧.١) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بانخفاض بلغ (١٦) مليون دينار وبنسبة (٦٩.٢%) مقابل (٢٣.١) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الهائل في قيمة السلع المعاد تصديرها إلى كندا لتصل إلى (٢١٩) ألف دينار عام ٢٠٠٨، مقابل (١٨.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٧، بانخفاض بلغ (١٧.٩) مليون دينار، في حين ارتفعت إلى الولايات المتحدة إلى (٦.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٨، مقابل (٤.٨) مليون دينار عام ٢٠٠٧.

المستوردات الأردنية من دول شمال أمريكا

على عكس حركة الصادرات الوطنية، فقد شهدت المستوردات الأردنية من المكسيك وكندا والولايات المتحدة ارتفاعا بنسبة (٢٢%) و(٣٨%) و(٢٢.٣%) على التوالي.

وشكلت المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨ ما نسبته (٤.٥%) من إجمالي المستوردات الأردنية، مقابل (٤.٦%) خلال العام ٢٠٠٧.

الخلاصة

تشير توقعات الخبراء الاقتصاديين العالميين، وخبراء صندوق النقد الدولي، إلى أن العام ٢٠٠٩ سوف يكون الأصعب على الاقتصاد العالمي، فالأزمة المالية العالمية سوف تزداد سوءاً خلال العام الحالي والأعوام القادمة، وان الاقتصاد العالمي سوف يدخل في حالة ركود اقتصادي.

ويشير الخبراء إلى أن الخطر الذي سوف يزيد من تعميق الأزمة المالية العالمية، هو لجوء العديد من دول العالم إلى اتخاذ إجراءات معيقة أو حمائية للتجارة العالمية، وانكفاء بعض الدول بهدف حماية اقتصادياتها من أثار التباطؤ العالمي في النمو الاقتصادي، حيث من المتوقع أن تلجأ الدول الكبرى مثل أوروبا واليابان والولايات المتحدة إلى التركيز على الأنفاق المحلي ومنع انهيار الشركات الكبرى كالسيارات والتأمين والبنوك وغيرها.

وبالرغم من محافظة الاقتصاد الأردني على نسب نمو عالية في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، إلا إن هذا لا يمنع من ضرورة اتخاذ إجراءات التحوط لمواجهة أثار الأزمة المالية العالمية، فالاقتصاد الأردني مكشوف على التغييرات العالمية ويتأثر بها بشكل مباشر، مما يجعله عرضة للتغييرات التي سوف يشهدها العالم، فهناك أنشطة اقتصادية محركة للاقتصاد الأردني معرضة أن تتأثر بشكل أو بآخر بتداعيات الأزمة العالمية، مثل حجم الصادرات، العقار، تدني حوالات العاملين الأردنيين في الخارج، حجم الاستثمار الأجنبي.

وهذا يتطلب من القطاعين العام والخاص اتخاذ الإجراءات ووضع الخطط اللازمة لمواجهة أثار الأزمة، ومثال ذلك البحث عن أسواق جديدة للصادرات الأردنية وخصوصاً تلك الدول الأقل تأثراً بالأزمة العالمية مثل الأسواق الآسيوية غير العربية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول إلى قطاع الصناعة.